هل نحن متحضرون ؟

الفوارق السحيقة بين مظاهرنا وحقائقنا .

بقلم الأستاذ سيد قطب

لن يصدقنا أحد حين نزعم أننا أمة متمدنة ، بينما يرى في عاصمة البلاد وفي أهم أحيائها ما يراه كل سائر من المناظر المخجلة ، المناظر الآدمية الشائهة ، التي لا يمكن أن تعيش في شعب متحضر ، والمناظر المادية القذرة التي لا تعيش في بيئة المتحضرين .

فبجانب الجدران وفي محطات الترام وفي الميادين وعلى أبواب المساجد والحدائق العامة والمقاهي وحيثما يقع نظر الجالس أو المار أو الراكب ، يجد طوائف من القطع الآدمية الزرية الهيئة والمظهر ، تكفي كل قطعة منها لتشويه حضارة بأسرها ، بينما هي في مصر مبعثرة بالآلاف في كل مكان .

هناك المشوهون المبتورو الأيدي والأرجل والمسمولو الأعين والمصمولو الآذان وقد ربطت أجزاؤهم المبتورة والمشوهة بخرق قذرة بالية وهم مطوعون بجوار الجدران يعرضون عاهاتهم على أعين المارة استدرارا لعطفهم بطريقة وجيعة ، ويؤذون بمنظرها إحساس الناس وعواطفهم — وهم معذورون ولا شك فيما يصنعون . ولكن ماذنب هؤلاء الذين تؤذيهم تلك المناظر في الذهاب والإياب . بل ماذنب البلد الذي تتأذى سمعته ولا ريب بمثل هذه الأشكال ؟ .

وهناك المرضى المتهالكون تتداعى أبدانهم من الهزال وتغور أعينهم من الجوع ، وفيهم المصابون بأمراض معدية كالسل ، وبعضها قذر كالزهري في أدواره المتقدمة والجرب والجذام والأكزيما والتقيحات العفنة ، يحوم الذباب حولهم ويحط على قروحهم ويتطاير من حولهم ، فيصيب من يدنو منهم وينقل إليه جراثيمهم في سهولة ويسر . والمارة مجبرون على مقارفة هذه المناظر الدامية تتقزز نفوسهم وتثور معداتهم ، ولكنهم لا يستطيعون تحويل أبصارهم عما يؤذيهم أشنع الإيذاء ، لأن في القبح جاذبية تقسر الناظر على النظر وهو كاره مشمئز .

وهناك العجزة المسنون المتهالكون والعجائز الضريرات أو القعيدات ، تهان شيخوختهم بالسؤال وتذل إنسانيتهم بالعجز وترخص كرامتهم بالمتربة ، وفيهم من كان عاملا فأقعدته

الشيخوخة عن العمل وقذف به المصنع إلى الطريق ، وفيهم من كان ذا مال فأنفقه فى علاج المرض أو نزوات الشذوذ وشارف شيخوخته مجردا من كل سلاح . والكرامة الانسانية وحدها كانت تقضى بكفالة هذا الحطام الآدمى فى نهاية المطاف .

وهناك الأطفال المشردون من الجنسين ، وهم قطع آدمية صغيرة شوهاء ، مغبرة ذابلة كئيبة ، تسترها أسمال قذرة أو تعرى من تلك الأسمال ، قطع آدمية لا تحس لنفسها كرامة ولا تستشعر لها فى ضمير الشعب عطفا ، زائغة الأعين ، سريعة الخطوات مختلسة النظرات والحركات ، تحس أنها طفيليات فى هذه المجتمع ، غريبة منبوذة عن صميمه . وكان من حق هذه الزهرات أن تترعرع وتتفتح وتتضوع ، وكان من حق الأمة أن تنتفع بها فى الانتاج والعمل بدل أن تتأدى بها فى الإجرام والتعطل .

وهناك الفتيات الشاردات اللواتى يقفن على حافة الهاوية ، تتقفهن الذئاب الجائعة فى وقفتهن المترددة الشاردة . وعما قليل يسلكن طريق الرقيق الأبيض ، والمجتمع فى غفلة عنهن وعن بواعث الجريمة فى نفوسهن ومحيطهن ، حتى إذا سلكن طريق البغاء الصريح قامت الضجة من هنا ومن هناك تطالب بإلغاء البغاء ، وتحتج بالدين والكرامة ، وتندر بالويل والثبور ؛ وكان فى استطاعة المجتمع أن يحسم الداء قبل استفحاله لو أراد .

ودعك من الحفاء ومن منظر هذه الأقدام التى تأخذ من أديم الأرض وتعطيه مادة متبادلة من طينة واحدة ، هذه الأقدام التى لم تبلغ بعد من القيمة ما بلغته الأقدام فى حيوان الجر والركوب ، فهذه تقيها الخفاوى والنعال وتلك تغطيها الأقذار والأوحال .

ودعك من اختلاف الأزياء وتنوع أشكال الرداء ، كأننا شعب يعيش حياته فى "كرنفال" تلك الأزياء التى تفرقنا شيعا وطوائف ، كأننا شعوب متباينة فى رقعة أرضية ، والتى يقابلها الأجنبى عنها بالدهش ثم بالاستهزاء ، لأنه لا يجد لها نظيرا على ظهر الأرض فى بلد من البلدان .

ودعك من الأحياء القذرة تحاور العمائر الشاهقة ، ومن أكوام القمامة والمزابل الدائمة فى كثير من أهم شوارع العاصمة ، هذه المزابل التى كثيرا ماترى حولها جماعة من الكلاب الضالة والقطط الجائعة والأطفال المشردين والعجائز القاعدات والجائعين المهزولين جنبا لجنب يبحثون جميعا : حيوانات وآدميين : عن لقمة أو عظمة أو قشرة بطيخ ، على مرأى من الشعب الراقد البليد .

دعك من الأزياء فى الملابس والعمارة فالحديث عنها الآن ، يبدو ترفا ورفاهية ، قبل أن نستطيع تنظيف الطرقات من العجزة والمرضى والمشردين والمشردات . أجل ترف أن نطلب

نظافة المبانى وتوحد الأزياء ، قبل أن نلتقط منها ذلك الحطام الآدمى من كل نوع وصنف فالآدمى — مهما حقر — أجل شأنا من الزى والبناء !

* * *

لن يصدقنا أحد حين نزعم أننا أمة متمدنة ، وحين نحتج على زعمنا بأن لنا دستورا من أحدث الدساتير وقوانين تساير تطور التشريع العالمى ، وبرلمانا فخما ينتخب الناخبون نوابه حكومية بملء حريتهم ، وقضاء عادلا راقيا يضاهى أرقى قضاء على ظهر الكرة . وإدارة وشيوخه تسير وفق أحدث مبادئ الحكم والنظام .

لن يصدقنا أحد حين نزعم أننا أمة متمدنة ، وحين نحتج على زعمنا بأن لنا جامعة تقوم فى بناء فخم وتتبع أحدث نظم الدراسة وتتابع آخر التطورات الفكرية . ووزارة معارف تنفق نحو خمسة ملايين من الجنيهات على نشر الثقافة فى البلاد . ومدارس ومعاهد فنية وصناعية وثانوية وابتدائية والزامية ورياض أطفال . ومجامع لغوية وعلمية وهيئات أدبية وفنية .

لن يصدقنا أحد ونحن نقدم اليه عمائرنا الفخمة ودورنا العظيمة وأحياءنا الراقية ، وحين نشير بأصابعنا الى تمثال نهضة مصر ودار الأوبرا ودور السينما والتمثيل ، والى العوامات الراسية فى النيل والروارق والبحوث التى تشبه مراكب القياصرة ، والى النعيم المقيم الذى يمرح فى ظله المترفون .

لن يصدقنا أحد حين نأتى له بألف دليل ودليل من هذا القبيل ، فان قطعة آدمية واحدة من هذه القطع المشوهة المتقيحة القذرة كفيلة بنقض جميع البراهين ، فما تطيق أمة متمدنة حقا أن تصبر سنوات وأجيالا على هذه الأوضاع الشاذة وهذه المناظر المؤذية ، إلا أن تكون مدنيتها قشورا ، وحضارتها رياء ، ورقيها مظهرا لا يتعدى الاباس . وإلا أن تكون قروة الحيوان كامنة فيها على مدى سنتيمتر واحد من بشرتها الناعمة !

نحن فى عصر لا تقاس المدنية فيه بهذه المظاهر ولكن تقاس بالخدمات الاجتماعية ومدى أثرها فى رفاهية الشعب كله بجميع طبقاته ، وتقاس بمقدار التضامن الاجتماعى بين الطبقات والأفراد ، وبقرب الفوارق بين الجميع وتوافر الضروريات للجميع ، على عكس ما كانت تمتاز به عهود الإقطاع من استمتاع أفراد مخصوصين بالمال والجاه والشرف وحرمان سائر الشعب من هذا المتاع .

ولا بد أن يقيسنا العالم بذلك المقياس ، فماذا نكون عندئذ ؟ نكون ولا شك أمة متخلفة فى مضمار الحياة وفى ميدان الرقى ، فكلمة الرقى الآن ، تعنى الرقى الاجتماعى قبل أن تعنى

شيئا سواه . أى قبل أن تعنى الرقى العلمى أو الإدارى أو القضائى ، إذ لا جدوى من ذلك كله ما لم ينعكس على حياة الشعب العامة فينهض بها .

وكثيرا ما لاحظت أن بعض الأجانب حين يمر بهم قطار الترام أو قطار الضواحى على العمائر الفخمة والأحياء الراقية ثم ، تفجؤهم بعدها مباشرة الأكواخ القذرة والمباءات المنحطة. كثيرا ما لاحظت دهشتهم واستغرابهم و إشاراتهم التهكمية للجدران المهشمة والبيوت المتداعية وأكوام القمامة بجوار الدور والقصور والحدائق الغناء .

ولا بد أنهم سيعتقدون أن فى عقولنا خبلا ، وفى أذواقنا خللا ، وإلا فما بالنا نبقى على هذه الفوضى العجيبة ؟ ما بالنا لا نحاول التنسيق بين مظاهرنا وحقائقنا ، والتوفيق بين ظاهرنا و باطننا ، إن كنا أمة من العقلاء ؟

* * *

ما علة هـذا البلاء ؟ لم تخلفنا وحدنا فى مضمار الرقى الاجتماعى ، بينما نتقدم عقليا وعلميا ونخطو الى الأمام فى مظاهرنا العامة : فى قوانيننا وشرائعنا وفى عمارتنا وأزيائنا .وفى كل شىء ما عدا الجانب الذى تهتم به أمم الأرض جميعا فى هذا العصر وهو الجانب الاجتماعى ؟

العلة الأولى فى ذلك ، هى عدم نمو الروح الاجتماعية فى نفوسنا بجانب نمو الروح العلمية والفنية والمدنية . فالتضامن الاجتماعى مفقود بيننا أو ضعيف ، وللتضامن الاجتماعى طريقان : اختيارية و إجبارية ، وكلتاهما مهملة فى مصر منذ زمن بعيد .

فالجانب الاختيارى للتضامن مظهره الهيئات والجماعات التى تقوم بما يسمى " الخدمة الاجتماعية " و بمقدار تقدم هذا الجانب الاختيارى ، يقاس تقدم الأمم فى هذه الأيام . ونحن ما نزال فى الدور البدائى فى هذا المجال. ولا تزال تشكيلاتنا الاجتماعية قليلة الموارد محدودة النشاط لأن روح الخير الايجابية ضعيفة وغير منظمة . فالمحسن منا يفضل أن يعطى بعض المتسولين قرشا أو شيئا من الطعام أو اللباس على أن يسلم ما تجود به نفسه لجمعية من الجمعيات التى تنهض بالخدمة الاجتماعية المنظمة ، وكثيرا ما يضع الإحسان فى غير موضعه ويحرم منه من يستحقه ، لأن ازدحام وقته وضآلة المبلغ الذى يتبرع به لا يجعلانه يهتم بالفحص عن حقيقة من يقدم له الاحسان الوقتى الضائع .

وأما الجانب الاجبارى للتضامن فتتولاه الحكومات . تتولاه فى صورة ضرائب على بعض الطبقات وضمانات اجتماعية لبعض الطبقات ، فأما الضرائب الإضافية التى تجبيها من بعض الأثرياء فتخصص قسما أساسيا منها للخدمة الاجتماعية المنظمة الدائمة يستمتع بها المحتاجون اليها . و بذلك تختفى هذه الكتل البشرية المشردة لأنها تجد المأوى ودور العمل المناسبة ، وفى الوقت نفسه يستغل المجتمع انتاج كل فرد منهم فلا يضيع عليه سدى .

وأما الضمانات الاجتماعية للطبقات العاملة ، فتعصم أفرادها من الفقر والحاجة والمرض وتحفظ لهم شيخوختهم كريمة ، وتقدم لهم المعاونات فى حينها ، فلا يستدبرون الحياة منبوذين من كل عطف ورعاية ، كما هو حال الطبقة العاملة فى مصر .

والطبقة العاملة فى مصر ، لاتغلو فى مطالبها من هـذه الضمانات ، فهى تطلب إصدار مشروعى قانون النقابات وقانون عقد العمل اللذين قدمتهما الهيئة التنفيذية منذ أمد طويل ولا يزالان يتعثران فى خطاهما الى اليوم وهما أبسط القوانين المبدئية لتنظيم حياة العمال فى جميع البلاد .

وقد بلغ عدد العمال فى الاحصاءات الأخيرة نحو مليون ، وهو عدد لا يستهان به وفريق ضخم من الشعب يجب تنظيم حياته بما يضمن له بعض وسائل الحياة الكريمة .

ويطلب العمال سن قانون بوضع حد أدنى للأجور ، إذ أن الأجور الحالية ومتوسطها نحو ثمانية قروش فى اليوم لا تمكن العامل من كفالة أسرة مؤلفة من أربعة أو خمسة أفراد وهو بطبيعة الحال لا يستطيع أن يوفر شيئا لشيخوخته أو مرضه هو أو أحد من يعولهم . ولسنا فى حاجة لذكر العمال الزراعيين فى هذا المجال ، أولئك الذين نطلق عليهم اسم " الفلاحين " فقد كثر الكلام فى شأنهم بما يجعل كل حديث عن سوء حالهم معادا مكررا لاغناء فيه .

ويطلب العمال تعديل الحد الأقصى لساعات العمل بما يتفق مع الطاقة البشرية ومع صحة هؤلاء العمال بحيث لا ترهق وتستهلك فى عدة أعوام يعود بعدها العامل متسولا أو مريضا أو عاجزا عن العمل ممن نراهم ملطوعين بجوار الجدران .

ويطلب العمال تعديل قانون أصابات العمل بما يجعل الضمانات التى كفلها حقيقة واقعة لا مجرد نصوص قانونية فتكليف العامل الحصول على شهادة طبية تكلفه نحو جنيهين ونصف الجنيه وجعل الحد الأعلى للتعويض ثلثمائة وخمسين جنيها تدفع مرة واحدة لا على صورة معاش دائم للعامل المصاب ، واقتصار التعويض على حالة الإصابة فى أثناء العمل بدون نظر الى العاهات التى تنشأ ببطء . . . كل هذه الأشياء تجعل قانون إصابات العمل غير كاف للضمان .

إن الفقر العام هو الذى ينشئ تلك المظاهر المنافية للدنية والضمانات الاجتماعية للطوائف العاملة تعالج هذا الفقر من إحدى النواحى ، ولكنها لا تكفى لعلاج الحالة علاجا حاسما مالم تتم روح الخدمة الاجتماعية ، التى تنظف الشعب من هذه الأدران .

فمتى يأتى اليوم الذى يسير فيه السائر فلا يبصر ذلك الحطام الآدمى القذر ، ولا تقذى عينه بتلك المظاهر الشنعاء ؟

الجواب عند الهيئات الرسمية وعند الهيئات الشعبية وعند المحسنين الأغنياء .

سيد قطب